

أصدر القانون الآتي :

مادة وحيدة - ووفق على الاتفاقية الدولية لتسهيل استيراد العينات التجارية ومواد النشر الموقع عليها في جنيف بتاريخ ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٢

صدر بديوان الرياسة في ٤ رمضان سنة ١٣٧٤ (٢٧ أبريل سنة ١٩٥٥)

نائب وزير الخارجية
أحمد خيرت سعيد

رئيس مجلس الوزراء بالإنيابة
فائد جناح ، جمال سالم

قانون رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٥٥

بتعديل أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء
سلطات رئيس الجمهورية ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين
المعدلة له ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء ديوان الموظفين ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير التربية والتعليم ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص الفقرة الثانية من البند (٢) من المادة ٩ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ النص الآتي :

"وتحدد النظائر الأجنبية بقرارات من رئيس ديوان الموظفين بناء على اقتراحات لجنة تشكل لهذا الغرض بوزارة التربية والتعليم وتمثل فيها الإدارة العامة للبعثات والديوان والكليات الجامعية المصرية التي بها نوع الدراسة المطلوب تحديد نظيرها أو معادله شهادتها".

قانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٥

بالموافقة على الاتفاقية الدولية الخاصة بحماية الآثار الثقافية في حالة النزاع المسلح التي وضعها مؤتمر لاهاي في ١٤ مايو سنة ١٩٥٤ وعلى البروتوكول الملحق بها

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء
سلطات رئيس الجمهورية ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الخارجية ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة وحيدة - ووفق على الاتفاقية الدولية الخاصة بحماية الآثار الثقافية في حالة النزاع المسلح التي وضعها مؤتمر لاهاي في ١٤ مايو سنة ١٩٥٤ وعلى البروتوكول الملحق بها .

صدر بديوان الرياسة في ٤ رمضان سنة ١٣٧٤ (٢٧ أبريل سنة ١٩٥٥)

نائب وزير الخارجية
أحمد خيرت سعيد

رئيس مجلس الوزراء بالإنيابة
فائد جناح ، جمال سالم

قانون رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٥

بالموافقة على الاتفاقية الدولية لتسهيل استيراد العينات التجارية ومواد النشر والموقع عليها في جنيف بتاريخ ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٢

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء
سلطات رئيس الجمهورية ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الخارجية ؛